

الخطاب

■ رئيس التحرير -
الصدر المسعود،
ابراهيم العبيد

■ نائب رئيس التحرير -
بيار ابي حبيب

■ مدير التحرير -
محيب قانوح

■ محاسن التحرير -
محمد زبيب

■ مدير مطبوعه -
عليه علي
الصدر

■ طابرة عن شركة -
انصار بيروت

■ المكاتب بيروت -
فردات - شارع دولت

■ سنتر كوتوكود -

■ الطابق السادس

■ تليفون:
01759500
01759597

■ ص. ب 823838

■ العنايت -
الوكيل الصحفى
ads@al-akhbar.com

■ 01759500

■ العنوان -
شركة الوكيل
01 /666314-15
03 /823838

■ الموقع الإلكتروني -
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل

■ الفيس بوك

■ /AlakhtarNews

■ تويتر

■ @AlakhtarNews

■ انستغرام

■ /alakhtarnews-paper

الحملة المستعرة على حزب العمل البريطاني: معاداة السامية أم معاداة الاستعمار؟

جوزف مسعد *

بالمستعمرة الاستيطانية على أنه ضرب من ضروب معاداة السامية، وعلى أن المقاومة المناوئة للاستعمار التي تحارب الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وقوانين إسرائيل العنصرية ليست إلا وجهاً من وجوه اللاسامية، أو أن مساواة الامتيازات الاستعمارية والعرقية، القانونية والمؤسسية، الشال أن يفهم وصف ونستون تشرشل لـ«اليهود الدوليين» في صحيفة «صنادي هرالد» في عام 1920 بانهم يخططون لـ«مؤامرة كونية لإسقاط الحضارة»، على أنه ليس تعبيراً عن معاداة السامية، كذلك لا يمكن عاقلًا أن لا يرى في بيانات اللورد آرثر جلفور التحذيرية عام 1905 التي نعتت هجرة يهود أوروبا الشرقية إلى بريطانيا بوصفها «شرًا لا يس فيه»، بأنها غير معادية للسامية (وما لا يجب إغفاله هنا، أن تشرشل ولفور كانا من عتاة السهائنة المتفئذين والناعمين للحركة الصهيونية).

لكن الحرب المتواصلة في بريطانيا لا تقوم على أساسها باستهداف هؤلاء العنصرين الهامشين الذين لا يزالون يؤمنون بمؤامرة يهودية كونية تسعى للسيطرة على العالم، بل تقوم على تعريف وصف إسرائيل

التي تدعي أنها «الدولة اليهودية» وأنها تمثّل يهود العالم، على الرغم من أن أغليبيتهم ليسوا مواطنين إسرائيلييين.

التناقض الذي يتخر هذا السجال البريطاني (أو الفرنسي أو الألماني أو الأميركي) حتى النخاع، هو أن الجانب الداعم لإسرائيل، ومعه قادة إسرائيل وأيدولوجيوها، هو من يدعو الناس إلى الاعتقاد بأن ممارسات إسرائيل يقوم أغلبية المندسين في بريطانيا وخارجها الذين يستنكرون قوانين إسرائيل وسياساتها وممارساتها بالتأييد،

تجدر الإشارة هنا إلى أن الحركة الصهيونية هي من اختارت أن تسمي دولتها «إسرائيل»، وهو الاسم الذي منحه الله ليعقوب في التوراة، حيث أصبح أبناء يعقوب يسئفون «بني إسرائيل» أو «إسرائيل»، والأخرون هم من أصبح «الشعب اليهودي»، أي أن «إسرائيل» تعني «الشعب اليهودي».

ومن خلال تسميتها لدولتها «الشعب اليهودي»، قامت الحركة الصهيونية بالخلط ما بين مشروعيها الاستعماري وكل اليهود، حتى عندما كان أغلب اليهود يكوّن العداء لها، ولا يزال أغلبهم يرفضون العيش في إسرائيل أو أن يصبحوا مواطنين فيها.

لذلك، يجب التشديد على أن إسرائيل

ومؤيديها هم من يقومون بالخلط بين إسرائيل وكل اليهود، ومن ثم يزعمون أن الانتديد بإسرائيل وسياساتها وقوانينها وممارساتها وأيدولوجيتها ليس إلا تنديدًا بالشعب اليهودي، فما يجري تجاهله في هذا السجال، أن المزاغم الأشد عداءً للسامية التي ترد فيه هي تلك المزاغم بعينها التي تطلقها الحكومة الإسرائيلية ومؤيدوها البريطانيون.

يقوم أغلبية المندسين في بريطانيا وخارجها الذين يستنكرون قوانين إسرائيل وسياساتها وممارساتها بالتأييد، بسياساتها وممارساتها الاستعمارية-الاستيطانية وعشرات القوانين العنصرية التمييزية السارية فيها، بما فيها قانون الدولة القومية الذي صدر الشهر الماضي، لا بالتأييد بيهوديتها.

لكن قانون الدولة القومية يؤكد مرة أخرى على إسرائيل هي «الوطن القومي للشعب اليهودي»، وليست وطن المواطنين الإسرائيليين من مختلف الأثنيات والأديان، وأن «الدولة تعتبر تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية ولا يزال أغلبهم يرفضون العيش في إسرائيل أو أن يصبحوا مواطنين فيها.

لذلك، يجب التشديد على أن إسرائيل

لهم من جهة الزعم أن للحركة الصهيونية الحق في استعمار أرض الفلسطينيين باسم اليهود، وأن لهذه الحركة الحق بمنح امتيازات لليهود وبإضهاد الشعب الفلسطيني الإسرائيلي والتمييز ضده باسم الشعب اليهودي، وأن لها الحق في أن تسمي دولتها «الشعب اليهودي»، الذي تتكلم باسمه ونياية عنه، وأن تزعم من جهة أخرى بعد كل هذا أن من يتنّد بإسرائيل إنما يندد بالشعب اليهودي!

للمغارقة، إن أغلبية المندسين بإسرائيل، بخلاف أغلبية مؤيديها، هم من يرفضون إسرائيل وسياساتها وممارساتها بالتأييد، هذا التعرف إبانة التعابير الاستعمارية يصرون على أن قوانين إسرائيل التي تزعم أن «إسرائيل هي الدولة اليهودية»، أو أن «إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي»، أو أن إسرائيل «تتكلم باسم الشعب الفلسطيني الاستعمار والعنصرية الإسرائيلييين، فإنه لا يقاوم هوية إسرائيل «اليهودية»، بل يقاوم طبيعتها الاستعمارية والعنصرية، حيث إن اتهام المقاومة الفلسطينية بمعاداة اليهود في هذا السياق يفترض أن الفلسطينيين كانوا سيقبلون باستعمار بلدهم لو أن من استعمارها كان مسيحياً أو مسلماً أو يونياً أو هندوسياً.

وأن ما لا يتحمله الفلسطينيون هو يهودية

مستعمرهم لا استعمارهم، وبينما يقوم المندون بإسرائيل في بريطانيا وخارجها بإدانة الاستيطان - الاستعماري الإسرائيلي والقوانين والممارسات الإسرائيلية العنصرية، يجب وينبغي لهم أن يشجبوا بقوة وبصوت عال القيادة الإسرائيلية ومؤيديها في بريطانيا وخارجها لاستخدامهم هذا المنطق المعادي للسامية.

فإن كان هنالك تعريف لمعاداة السامية يجدر بحزب العمل (أو أي حزب أو مؤسسة) أن يتضمن في بريطانيا اليوم، يجب أن يتضمن هذا التعرف إبانة التعابير الاستعمارية والمعادية للسامية التي تزعم أن «إسرائيل هي الدولة اليهودية»، أو أن «إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي»، أو أن إسرائيل «تتكلم باسم اليهود ونياية عنهم»، أو أن استعمار أراضي الإسرائيلييين، فإنه لا يقاوم هوية إسرائيل «اليهودية»، حيث إن اتهام المقاومة الفلسطينية بمعاداة اليهود في هذا السياق يفترض أن الفلسطينيين كانوا سيقبلون باستعمار بلدهم لو أن من استعمارها كان مسيحياً أو مسلماً أو يونياً أو هندوسياً.

في الليبرالية» عن دار جداول، بيروت.

الصهيونية كمثال دالّ

والممارسة الصهيونية – هم «العدو» من قبل، بعد اتحاق ااحتلال إذن ليصبح عدواً. ومن قلب «العدو» إنه مشروع القانون الذي طرح على برلمان «الدولة» ليؤكّد اليهود في إسرائيل لأنفسهم هوية اصطنعتها الأيدولوجوجيا، أنهم يهود ويظلون كذلك، وكذا دولتهم: دولة يهودية بالذات، مع استبعاد كلمة «ديموقراطية»، من تعريفها.

هذا هو فعوى مشروع القانون الذي تم إقراره – بغالبية ضئيلة مع ذلك – في «الكنست»، صباح يوم 19 يوليو/ تموز 2018 (إسرائيل كدولة قومية - دولة/ أمة Nation-State للشعب اليهودي).

بذلك تحلّت الأيدولوجوجيا هوية قومية قائمة على الانتماء الديني، أمة دينية، إن شئت، أمة يعلن قيامها بقانون. وهل تنشأ الأمم بقانون؟ أم أن «تكوّن الأمم» هي عملية تاريخية معقدة طويلة الأجل، لدرجة أن أمة المشكوك فيه أن يُعتبر «الأميركيون،» أمة» بالمعنى العلمي، من وجهة نظر العديد من

دارسي الأمم والقوميات المعاصرة. الأيدولوجوجيا إذن شرعت لنفسها صورة تاريخية معقدة طويلة الأجل، لدرجة أن أمة للشعب اليهودي Israel as the Nation-State دولة وثلة، لشعب يقم على أرض غره ويسميا «أرض إسرائيل» أمة التي يعرفها صهيونيون كثر بأنها تشمل قلب المعادلة السكانية بين العرب واليهود لنتجها إلى تعادل تقريبي بعد احتلال (سبعة ملايين نسمة تقريباً داخل حدود فلسطين من الشعب في دولة ليست لكل مواطنيها. الهوية الفلسطينية، بادئةً بقدر متواضع من مساحات وأعماق الأيدولوجوجيا التورية، امتدت وتجدرت عبر الزمن، لتصبح «واقعاً» مغايراً: حيث الاستيطان يتلغّ الأرض، ولكن على العكس من ذلك يزيد كم وعي البشر. سقطت إذن معادلة «الإبادة» الأميركية للهونود الحمر (من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر) حين تم إلغاء البشر مع الاستيلاء على الأرض.

هنا في فلسطين يحدث العكس: تنزّع ملكية الأرض ويغزوها «العدو»، بينما أن «الأخر» (العدو أيضاً) لا يُنتزَع ولا يتم تآثره سلبياً بصورة جوهرية بفعل الغزو، وإنما ينمو في ظل هذا الواقع الذي تجسد على وقع الانتفاضة الثانية، ومن بعدها بنحو عشر سنين، بدأت الدوائر الأشدّ تآدلاً في المعسكر الصهيوني طروح، منذ 2013، مشروعاً لتحويل صورة الأيدولوجوجيا - الوهم إلى قانون مشرع ذاتياً، يضعه يهود

عن المناصفة وشبهته التساوي في إدارة الحكم

سرية التصويت إلا في ظل الجمهورية الثالثة (1870) التي انتظرت في ظلها المرأة حتى عام 1944 لتحصل على حق الانتخاب. وقد مارست التيارات والأحزاب السياسية قرابة قرنينٍ غربية ترشيحات أعضائها وبرامجهم التي هي برامجها. كل هذا لم يكن كافياً لحماية أخلاقيات التمثيل الديموقراطي من التشويهات وانحرافات النواب ولكن هذا النظام بقي في تحدي مستنكسو «النظام الوحيد للسلطة الذي يضع حدودا لها»، وهو الصيغة الوحيدة للتفصيل أو «النظام الأقل سوعا بين الأنظمة»، على حد قول ونستون تشرشل.

ولا يجب نسيان أن الجحوظ المعاصرة في علم الاجتماع شهدت وتشهد تعارضا بين مقاربتين في تحليل الظواهر والسلوكيات الاجتماعية:

ففي المقاربة الأولى، تُعطى الأولوية لفاعل المجتمع أو الجماعة في تحديد أفعال وسلوكيات الأفراد التي تعتبر نتاجاً لأولات اجتماعية تتجاوز خيارات الأفراد. وتُعطى هذه المقاربة من جهة أخرى الأهمية لاعتماد أن البنية ليست مستقلة عن أفعال الأفراد غير الواعين ما يفعلونها فيها.

أما في المقاربة الثانية، فإن ما نراه حراكا اجتماعياً للشبيبة يعود إلى تراكم سلوكيات فردية متشابهة يُقدم عليها أفراد نخسويون من ذوي النزعات القيادية. تراكم يعكس لدى كل منهم تحيلاً للخلاص من الحكومات المتحكمة طويلاً بتدني فرص تجاوز تمهينساتهم المزمّنة وفرص ارتقايتهم الاجتماعي فلاحظ ظهور الحركات الشبابية وهم يقومون في ظلها بأدوار الفاعلين المستقلين تحت ضغط حوافز فردية محركه لمشاركات شخصية في الحراك على قدر استطاعتهم الظرفية ونجاحاتهم في الاستطاب حولهم وخلفهم هذا النجاح الذي يقودهم أحياناً كثيرة إلى التمسير في الترشيح للانتخابات الشبابية كما حصل في الانتخابات اللبنانية (2018) وذلك تحت تسميات غير طائفة مباشرة.

غير أن هذه المقاربة الثانية القائمة ظاهريا على ربط تفعلات الأفراد كفاعلين باستقلال ظاهري عن الحدتات البنوية التي تفرضها المقاربة الأولى هي ليست في الواقع أو كما تكتمل لهذه المقاربة.

وهو تعارض بين:

- تفسير أفعال وسلوكيات الأفراد بما تحدده بنية المجتمع أو الجماعة التي يعيشون فيها.

- وتفسير حصول الظاهرة الاجتماعية الكلية بنظام التفاعلات المستقلة الحاصلة بين أفراد المجتمع والجماعة كفراد فاعلين من دون ربط قيامهم بهذه التفاعلات الفردية بمعطيات بنوية تفرضها.

وإذا كان الأفراد في المجتمعات الليبرالية المتطورة غير واعين بالضرورة ما يفعلونه في تشكّل البنية الاجتماعية والليات فعلها وتأثيرها في خياراتهم الفردية التي تبدو ظاهريا أنها مستقلة عن هذه البنية، فأي أشكال من الوعي ما قبل الراسالي تسود أقليةا الدينية الضيقة، وبدعم من القوى الاستعمارية والإقليمية التي ترتّب لها تعجيد بنائها وانتخابها هذا الانتخاب الذي امتدت التفاعلات حول تفاصيله في لجنة برلمانية ضيقة مدة سنة أقتصر صوغيتها على ممثلي رؤساء الكتل الطائفية. فابتدعت تقسيمات الدوائر ليضمن نجاحات أغلبيات كتلتها. كما وابتدعت نظاماً حيزياً لانتخاب بعض دور نظام النسبية بحماية الأكرتريات ويضمن تعطيل العصبيات وإن كان قد ترك، بفعل فرض التصويت للوائح المخلقة ضمن الكضاء حصراً، حيزاً لسلوت تفضيليا داخل النظام النسبي الملهجن يُعطي أحياناً مَرشع من اللائحة المضادة المضعف فرصة إنجاح عضو أعلى تفضيلاً من خصمه في اللائحة الأقوى.

بعود ذلك إلى إرباك أو توهم قيادة اللائحة الأقوى بما خُدمت به من مفاتيحها في تقدير ولادة قواعدها المغترضة وبثنائية الولاءات الزبائنية. السياسية لقطاع كبير من الناخبين. هؤلاء الناخبين ممن تتحكم في خياراتهم ليس ولات ترتبط ببرامج خلاصة بالضرورة مصالحهم الاقتصادية المحلية بقدر ما تخضع لعلاقات المكادبة المحلية والتزلف بين وجهاء العلاقات يتولون تحريكهم بدعم موعود من نغمات الزبائنية اللوحي الطائفية. فقامت الأصوات أحياناً عبر مطاقه لتقدير المكائنت الانتخابية والمفاتيح ولتقديرات الاستشارة والإصاافين ممن يتبه بعضهم بين تقديرات الناخبين في المناطق والدوائر الانتخابيين. وقد ورد مثال على هذا التبه الإحصائي أخيراً في عرض لإحصائي وديموغرافي لبنانيين أكاديميين جعل حجج السكان في لبنان يراوح بين 7 - 9 ملايين في الوقت الذي قدره الأكاديمي الأخر بثلاثة ملايين ونصف، وهذا هو الأقرب للواقع (تقديرات واردة على أساس كل من الباحثين في علم الاجتماع السكاني د. سعد الأتات. ود. مصطفى سليمان في ملحق رأس المال الاقتصادي لجريدة

الأخبار بتاريخ 15/4/2018).

في أعقاب الحرب الداخلية الخارجية في لبنان، شكلت شراكة المناصفة في إدارة الدولة مساومة دعمتها دول مفررة إقليمياً في مؤتمر عُقد في الطائف في السعودية لإنهاء الحرب وفقاً لمبدأ تحاضص السلطة بين زعماء الطوائف ممن اداروا الحرب. وظلت إدارة المجتمع والاقتصاد اللبنانيين في ظل مثل هذه المناصفة - المساومة رهينة ظروف المواجهات بين الدول الوصية. مواجهات تنعكس على التوافق في الحكومات وعلى معدل النمو وما يتخللها من ضصور لأسواق العمل وتزايد الحجزوات التجارية والمالية، فتنعكس هذه التدهورات بالتالي على الفئات الوسطى، لا سيما المسجحة منها؛ فنُحرم شبابها من تمشير مزايا في التعليم والإدارة والأسواق توافرت لهم بفعل تراكم اهتمام ممزّن للكنيسة والتعليم الخاص بالبلغات الأجنبية والتوكيلات التجارية والإدارة المصرفية، بما يُسهّل على ما لا يقل عن ثلث الكفاءات السامية الهجرة. وهكذا انتهت أزمت الحكم السياسية الاجتماعية المتعاقمة والسامية منها بخاصة، خلال الحرب في ظل الزعامات الطائفية والحرب، إلى توافقات في مؤتمر الطائف على ما اعتبر إصلاحاً سياسيا للنظام ليُبلو الإصلاح الطائفي للحكم ضمنته الوصايين السعودية واليمنية. وجاء هذا «الإصلاح» لينقل البلاد من حكم كتل شبابية برّجح فيها، إجمالاً، نفوذ الزعامات المسجحة ومعها حضور نخب متعددة الطوائف متفاوئة الموهلات في الوزارات. نخب يعيل من بينها كتير من المسلمين إلى موالاة زعيم مسيحي يُقدرون تعاطفه معهم على موالاة زعيم من مذهبهم وحصل الانتقال بعد اتفاق الطائف إلى حكم تفرض فيه المناصفة تحاضص الزعامات شبه الحضري لخدمات الوزارات يُوزّعها مفااتحتها داخل مناطق أكرترياتها المذهبية فتُذكر باللامركزية في الولايات العثمانية. وهكذا تكون المركنيلية المسيحية الأكثر تركّزاً في التوكيلات التجارية والأسواق قد وجدت في المناصفة في الحكم والإدارة العامة الطائفية صيغة ملائمة لإقرار أولويات مصالحها في التوجهات الاقتصادية والمالية والتقديرية للبرلمان والوزارات. وتكون النخب المسيحية الأكثر تطوراً في التعليم وفي الإدارة العامة قد اشركت زعامات الطوائف الأخرى المتخالفة معها في ترشيح مصالحها وتوزيع خدماتها. وهذا ما أدى ويؤدي إلى تعويق البناء التدريجي الموعزان للدولة وحماية بناء الاقتصاد الوطني المتكامل قطاعياً ومناطقياً.

لقد تراحت الانتأاح السياسية المتناقضة لمبدأ المناصفة في تحطيل الطوائف الذي تناهي في تجاوز معيار أحجامها الديموغرافية تجاوز لم يؤدّ إلى دولة القانون والاندماج الوطني، وهذه سيورة يستصحي تحقيقها في دول المستعمرات المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية مهما اجتهدت حكوماتها في الاقتباس من الدساتير والتشريعات الليبرالية في ظل التبعيات السياسية والاقتصادية لحكامها ونخبها. وهي تبعيات انتهت إلى شريحة تقاسم الدولة الضعيفة إلى دوليات طائفية ومذهبية لا تملك القدرة على إقامة حكم يقوم على أكثرية تُحاسبها معارضة. فنجد أنفسنا اليوم

^[1] * أستاذ جامعي